دور القيادة في السلوك السياسي المصري تجاه الأزمة اليمنية

أ.و. قاسم محمد عبيد الباحث: مصطفى حسن عواد الطائي

كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين

أضحى مفهوم القيادة من المتغيرات المهمة في مجال السياسة، وما يتبعها من استراتيجيات سواء تعلق ذلك بمؤسسات الدولة وتعاملها مع مـتغيرات بيئتـها الداخليـة والخارجية، أم ما يتعلق بالدولة نفسها وطرق تعاملها مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

فضلاً عن ذلك يحتكم السلوك الخارجي للدولة بالقيادة السياسية في النظام الدولي، اذ ان السياسة الخارجية تأتي نتيجة لتفاعلاتها على مستويات التحليل الثلاث في حقل السياسة الدولية (نظرية كينيث والتز)، فهناك المستوى الأول: وهو مستوى الافراد (النخبة والقادة ورجال الدولة) والمستوى الثاني هو مستوى الدولة (بنية النظام السياسي والاجتماعي المحلي، ومؤسسات الدولة، والتركيبة الاجتماعية... وغيرها)، واخيراً المستوى الثالث، وهو مستوى النظام (بنية النظام الدولي، وعدد الاقطاب المسيطرة على النظام، وتوزيع القدرات فيما بينها، والمقيدات والضغوط التي يفرضها الهيكل الدولي، والفرص التي يتيحها)، اذ يتم تشكيل سلوك الدولة الخـارجي بناءً على نوعية التعامل وكيفية استجابة الدولة لهذه التفاعلات.

وبعد العام ٢٠١١ احتكمت السياسة الخارجية المصرية بالمستوى والاول والثاني المشار اليه اعلاه في سياستها الخارجية، اذ ان القيادة السياسية المصرية انتهجت مسـار تنويـع الخيارات وفتح آفاق جديدة امام صانع القرار المصري، وهذا ما عكسته التحركات المتتالية للقادة المصريين في المضمار الخارجي، ويعد هذا التنوع والتوسع الذي تشهده حركة السياسـة الخارجية المصرية امراً ايجابياً خصوصاً اذا ما لاحظنا تصاعد التحديات والتهديدات التي تواجه دول العالم بصفة عامة، ومنطقة الشرق الاوسط بصفة خاصة، من تفاقم الموجات الارهابيـة وتصاعد حدة الانقسامات السياسية والعرقية والمذهبية، مما انذر معه بحالة غير مسبوقة من تراجع قدرة الدولة القومية، ودخولها في احتمالات التفكك والتشرذم الى وحدات صغيرة.

The Impact of Leadership upon Egyptian Political Behavior towards the Yemeni Crisis

Abstract:

The concept of leadership has become one of the important variables in the field of politics, and the subsequent strategies, whether related to state institutions and dealing with the variables of its internal and external environment, or with regard to the state itself and ways of dealing with internal and external variables.

Moreover, the external behavior of the state is governed by political leadership in the international system. Foreign policy is the result of its interactions at the three levels of analysis in the field of international politics (Kenneth Waltz theory). There is the first level: the level of individuals (elite, leaders and statesmen). The level of the state (the structure of the local political and social system, the institutions of the state, the social structure, etc.) and finally the third level, the level of the system (the structure of the international system, the number of poles controlling the system, the distribution of capacity among them, and the constraints and pressures imposed by the national structure). International, and opportunities), since the formation of the external behavior of the state based on the quality and how to handle the state's response to these interactions.

After 2011, the Egyptian foreign policy has adopted the first, second and second level mentioned above in its foreign policy. The Egyptian political leadership pursued the path of diversifying options and opening new horizons for the Egyptian decision-maker. This is reflected in the successive movements of Egyptian leaders in the external arena. The Egyptian foreign policy movement is witnessing a positive situation, especially if we note the escalation of the challenges and threats facing the countries of the world in general, and the Middle East in particular, from the exacerbation of terrorist waves and the escalation of political and ethnic divisions. Endodontic, which warned him of the status of an unprecedented decline in the ability of the nation-state, and its entry in the probability of disintegration and fragmentation into small units.

الكلمات المفتاحية: القيادة – السلوك السياسي – السياسية الخارجية – الازمة اليمنية

المقدمة

تعد مصر من الفاعلين الأساسيين في منطقة الشرق الأوسط بما تمتلكه من أبعاد تمكنها من لعب هذا الدور على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تمتلك القوة والمكانة والموقع الجغرافي والدور التأريخي لأدء عامل رئيس في هذه المنطقة ولاسيما تجاه أزمات وإشكاليات الصراعات داخل الدول العربية ولاسيما الأزمة اليمنية والسورية والليبية، وبالرغم من هذه المكانة فإن ثمة تغيرات كبيرة بسبب ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي التي بدأت في نهاية ٢٠١٠ بتونس وانتقلت إلى مصر وسوريا وليبيا واليمن، التي فرضت شكلاً جديداً للسياسة الخارجية المصرية ورسمت لها أطراً خاصة تتناسب مع المتغيرات الجديدة والطارئة التي فرضت تحديا على السياسة الخارجية المصرية من خلال المحافظة على دورها بوصفها فاعلاً مهماً في هذه المنطقة.

وإن أبعاد هذه الأزمات التي ضربت دول المنطقة العربية باتت تشكل خطراً على المنطقة عموماً فالأزمة في سوريا وإطالة أمد الصراع هناك بدأ منذ ٢٠١١ بات هو العائق الأكبر والأهم للسياسة الخارجية المصرية وذلك بسبب التعقيدات التي مرت بها الأزمة واستمرت من دون حلول واقعية ملموسة فضلاً عن زيادة حدة الصراع هناك مع زيادة وجود أطراف خارجية ودولية تسهم في تأجيج الصراع الأمر الذي يدفع تكلفته الشعب اليمني، هذا فضلاً عن الأزمات الأخرى في كل من سوريا وليبيا، فإن كلتا الازمتين (اليمنية والسورية) تؤثر بالضرورة على دول الشرق الأوسط خاصة مصر ويفرضان عليها دوراً كبيراً لايجاد الحلول المناسبة، الأمر الذي يفرض على مصر توسيع الدور الذي تلعبه مؤسساتها الخاصة بالسياسة الخارجية لكي تتناسب مع حجم هذه التحديات والأزمات والعوائق الكبيرة التي تواجه المنطقة حال استمرار الأزمات من دون حلول تناسب جميع الأطراف. وقد ارتبط هذا الدور بالقيادة السياسية كونها المسؤول عن توجه السياسة الخارجية المصرية على وفق ما تم ذكره بالفصل الثاني من الدراسة ونظراً لأهمية اليمن في الادراك الاستراتيجي المصري نجد أن القيادة السياسية ولاسيما في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي كان لها أثر فاعل في توجه السلوك السياسي المصري تجاه الأزمة اليمنية.

اهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في موضوع القيادة السياسية المصرية وتأثيرها في السياسة الخارجية تجاه الأزمة اليمنية، من الآتي:

- لعبت القيادات السياسية في داخل الدول وحتى في المجتمع الدولي والاقليمي، أدواراً لا يُستهان بها في إشعال الحروب الاهلية في المنطقة، فقد دفعت الثورات العربية التي شهدتها دول كاليمن وسوريا وليبيا، وما نتج عنها من عدم استقرار الدول الاقليمية، سواء العربية كالسعودية وقطر، أم غير العربية كإيران وتركيا، وذلك لمحاولة ممارسة النفوذ والتأثير فيها، وذلك قد يكون بقصد انتاج نظم سياسية موالية لها، وتهيئة الأوضاع لنظام اقليمي أكثر خدمة لمصالحها.

- يمثّل الصراع بين الحوثيين والحكومة في اليمن امتداداً لصراع إقليمي طال مداه، بين إيران والسعودية، علاوة على أن ضعف الدولة في اليمن وهشاشتها ما ساعد على تقوية الجماعات المتطرفة والمسلّحة، وعلى رأسها جماعة أنصار الله وتنظيم القاعدة، مما جعل الصراع يشمل اطرافاً داخلية، وما أدى الى مزيد من الاشتعال، نتيجة التدخلات الخارجية وجعل اليمن ساحة صراع وتنافس إقليمي ودولي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل الأشكالية بالاجابة عن التساؤل الرئيس: ما هو إثر القيادة في السلوك السياسي المصري تجاه الأزمة اليمنية؟ وما هو ما دور القيادة السياسية تجاه الأزمة اليمنية في عهد الرئيس محمد مرسي وعهد الرئيس عبد الفتاح السياسي؟

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من الأتي:

تحظى اليمن بمكانة استراتيجية، بتصورات وأهداف القيادة السياسية المصرية وقد تجلّت هذه الأهمية بالسلوك السياسي المصري تجاه الأزمة اليمنية بسبب التداخل الجيوسياسي والاقتصادي والأمني بين مصر واليمن والارتباط العضوي بين أمن الخليج والأمن المصري، وما يرتبط بذلك من مساندة الدول العربية في الخليج في مواجهة التحديات الأمنية التي تتعرض لها. فضلاً عن تأمين المصالح المصرية في مضيق باب المندب، والحفاظ على حرية الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس.

مناهج البحث:

بناءً على تعدد زوايا وعناصر مشكلة الدراسة، وعلى خلفية الاسئلة التي تسعى للاجابة عنها، سوف يستخدم الباحث اطاراً منهجياً يزاوج بين أكثر من اقتراب وأسلوب منهجي، على النحو الآتي:

- المنهج الوصفي التحليلي الذي تكمن أهميته في تحديد الظواهر السياسية التي تشكل موضوع هذه الدراسة والمتعلقة بصناعة القرار في السياسة الخارجية المصرية.
- المنهج المقارن الذي نستطيع من خلاله المقارنة بين حِقب حكم مختلفة لنماذج مختارة من الرؤساء المصريين.

المبحث الأول: السلوك السياسي المصري في عهد الرئيس محمد مرسي

بعد أن اتسعت قاعدة النظام السياسي للرئيس محمد مرسي أخذت السياسة الخارجية تزداد في تنفيذها على الصعيد الخارجي، ولكن لا نغفل الوقت نفسه أن الدور النشيط للسياسة الخارجية يجلب الكثير من المواجهات والتحديات؛ لذلك فإنه من الأنسب ايجاد توافق داخلي حتى تبقى الأوضاع الخارجية مستتبة، وبقيت السياسة الخارجية المصرية في حالة مناوشات وصراعات وعدم استقرار وتوازن على المستويات الداخلية والاقليمية والدولية، وبذلك أصبحت تتشكل قيود على السياسة الخارجية تتمثل بالانقلاب على نظام الرئيس محمد مرسي، فضلاً عن تزامن وقوع الثورة المصرية مع تسلم محمد مرسي للحكم وفشل نظام محمد حسني مبارك في رسم السياسة الخارجية بشكل متوازن،

ولا ننسى أيضاً أن من أهم تلك التحديات هي التحديات الاقتصادية التي أدت ألى تعطيل حركة الانتاج وتفشي ظاهرة البطالة، وبهذا بقيت مصر تلعب دوراً غير ثابت في رسم وصياغة السياسة الخارجية مع الدول، حيث ان هذا التغير يكمن في الوضع الداخلي الذي أدى الى صراعات وتحديات ظلت تسبب القلق والتوتر لمصر في صياغة ورسم السياسة الخارجية وصناعتها، هذا ما كان على المستوى الداخلي لمصر([1]).

أما المعوّقات الخارجية لرسم السياسة الخارجية المصرية فقد تمثلت بالمستوى الاقليمي، فقد واجه الرئيس محمد مرسي تحديات في رسم السياسة الخارجية المصرية تتمثل بإدارة العلاقات الإقليمية المحيطة في مصر بسبب حالة الثورات في الدول المجاورة كثورة ليبيا وتونس والسودان وسوريا، إذ أصبحت الحكومة الليبية غير قادرة على حماية حدودها السياسية مع مصر، وهذا ما جعل مصر في حالة خوف وتوتر، أما السودان فتتمثل التحديات بانتفاضة الشعب السوداني على الرئيس "عمر البشير" وتقسيم السودان مما أدى الى ظهور جماعات مسلّحة أصبحت تهدد الأمن القومي المصري من خلال تهريب السلاح. بينما حركة الثورة السورية أثّرت في السياسة الخارجية المصرية بشكل كبير، ولاسيما أن الرئيس محمد مرسي ظل في حيرة من أمره بشأن التدخل بالأزمة السورية أو عدم التدخل، حيث أن التدخل لصالح النظام السوري يجعل الشعب المصري في حالة عدم رضا، ووقوفه مع (الثوار) السوريين يؤدي الى تعقد المصالح وإنهائها مع سوريا، أما حالة عدم التدخل المصري فإنه يدفع الدول الأجنبية بالتدخل العسكري في سوريا، وهنا واجه محمد مرسي اختباراً صعباً يوجب عليه التريث والتحليل الكامل الذي يسبق صنع القرارات وصياغة السياسة الخارجية ليثبت كفاءته بشكل ناجح ومرضٍ، أما التحديات السياسة الخارجية المصرية على المستوى الدولي؛ فقد تشكلت بتوطيد العلاقات مع إيران، وكذلك الحال مع اسرائيل؛ كونها هي الرابح الأكبر في انجاح الثورة المصرية ضد نظام حسني مبارك وبنفس الوقت الأكثر خسارة بسبب وجود نظام سياسي إسلامي يهدد أمنها، مما تسبب ذلك في خلق أزمات مصرية عربية، أقليمية دولية ([2]).

وكان دور إسرائيل رابحاً في إنجاح خلق الثورة وانجاحها ضد محمد حسني مبارك؛ الا انها لم تضع بحسبانها وتتوقع أنها ستصبح خاسرة عند قيام نظام اسلامي متمثلاً بنظام محمد مرسي.

إذ عدم مساعدة مصر للشأن الليبي في تخطي المرحلة الانتقالية بنجاح أدى الى تزعزع الأمن الداخلي المصري، وهذا جعل الرئيس محمد مرسي في حالة إحباط بصناعة القرار وصياغة السياسة الخارجية تجاه ليبيا، وكذلك الحال فقد خلق الرئيس محمد مرسي أزمة داخلية واقليمية عند عدم تدخله في الشأن السوري([3]).

وفيما يخص العلاقة مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد للرئيس محمد مرسي، فبقيت على حالها لأنه لم يظهر قربه من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح، وهكذا ظلت مصر غير صديقة وغير عدوة لها، وبقي مرسي غير منصاع لأوامر الغرب، وعند ذلك بدأ الرئيس الأمريكي أوباما بوضع مرسي تحت الضغوط ليعلن أن مصر ليست عدواً وليست صديقاً، وظلت القضية الفلسطينية شغل محمد مرسي الشاغل من خلال تصريحاته للولايات المتحدة

الأمريكية، وهذه يشكل قلقاً كبيراً للولايات المتحدة وخوفاً على اسرائيل، وبذلك توقفت عملية السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وظلت ثابتة ([٤]).

أما بخصوص السياسة الخارجية المصرية لمرسي تجاه الثورات العربية، فقد أعلن الرئيس محمد مرسي تأييده للثورات ووقوفه معها ولاسيما ضد الحكام الظالمين، كما وقام بدعم الشعب السوري مع حرصه على ابقاء وحدة الأراضي السورية ضد التقسيم، وطالب بدعم (الثوار) السوريين ورحيل الرئيس السوري بشار الأسد([٥]).

ظل الرئيس محمد مرسي يواصل في اهتمام رسم سياسته الخارجية بتعامله التدريجي مع الدول العربية ثم الدول الاسلامية ثم الدول الافريقية وصولاً الى الدول العالمية؛ ليقوم ببناء جسور الثقة مع الدول العربية ولاسيما مع الدول الأكثر تأثيراً في الساحة العربية، وبهذا ظل محمد مرسي يرسم سياسته الخارجية ضمن حدود استراتيجية الانفتاح مع الدول ولاسيما الإسلامية. ([٦])

أما بخصوص السياسة الخارجية المصرية لمرسي تجاه تركيا، فقد كانت تركيا تتطلع لأن تكون مصر حليفاً مهماً لتركيا بعد سوريا التي فقد تركيا بفقدانها أثر الثورة على نظام بشار الأسد الكثير، حيث عرضت انقرة على القاهرة شراكة استراتيجية تقوم على تحالف ديمقراطي بين البلدين، فعقب إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية في شهر يونيو ٢٠١٢، قام وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بزيارة جديدة لمصر، التقى خلالها الرئيس مرسي وجدد عرض بلاده ورفع سقف التعاون مع مصر الجديدة الى أعلى مستوى ممكن في كافة المجالات، حتى انه منحه ورقة بيضاء وطلب منه أن يسطّر فيها كل ما يريده من الجانب التركي، ووعد بأن، تقدم بلاده أقصى دعم ممكن لمصر ولرئيسها الجديد خلال المرحلة المقبلة ([٧]).

وفي مقابلة صحفية مع صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠١١، أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو أن بلاده بصدد تدشين تحالف مع مصر "الجديدة" لتأسيس ما اسماه "محور ديموقراطية" جديد في الشرق الاوسط. ولفت اوغلو الى ان مصر ستصبح محور جهود تركيا في المدة المقبلة، متوقعاً زيادة استثمارات بلاده في مصر من ١.٥ مليار دولار الى ٥ مليارات دولار خلال العاملين المقبلين، وان تزيد المبادلات التجارية من ٣.٥ الى ٥ مليارات دولار قبل نهاية عام ٢٠١٢، والى ١٠ مليارات دولار في العام ٢٠١٥، مشدداً على ان بلاده ترغب في ان تكون مصر دولة قوية جداً من أجل توازن القوى الاقليمي. وأضاف أوغلو أن تركيا عرضت رؤية لإعادة ترتيب منطقة الشرق الاوسط سقطت فيها تحالفاتها السابقة مع سوريا وإسرائيل، مقابل ازدهار التحالف مع مصر، وهو التحالف الذي يمكنه خلق محور جديد للقوة في وقت يتضاءل فيه التأثير الامريكي في الشرق الاوسط، الأمر الذي علقت عليه الصحيفة ذاتها بالقول "إن نظاماً جديداً في منطقة تموج بالثورات قد بزغ"([٨]).

ومن ذلك لم يكن للرئيس مرسي دور بوصفه قائداً سياسياً في السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة اليمنية، كون مدة رئاسته لم تستمر طويلاً فضلاً عن ان

الازمة اليمنية في مدة حكمه لم تأخذ ابعاداً إقليمية ودولية وانما كانت ازمة داخلية بين أطراف يمنية متصارعة، فضلاً عن أن مصر في عهد الرئيس محمد مرسي لم تكن على وئام تام مع المملكة العربية السعودية الطرف الفاعل والقائد في الأزمة اليمنية ببعدها الإقليمي والعربي.

المبحث الثاني: السلوك السياسي المصري في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

صاحب تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي منصب رئيس الجمهوري في يونيو ٢٠١٤، عودة الدور المركزي لرئيس الدولة في توجيه السياسة الخارجية، وفي تحديد مساراتها، مع اعادة تعريف ادوار وزارة الخارجية والمؤسسات الأمنية، التي أصبحت تنفذ فقط ما يوكل اليها، وهذا الوضع مختلف عما كان سائدا في مدة حكم الاخوان (يونيو ٢٠١٢ – يونيو ٢٠١٣)، حين كانت جماعة الاخوان تلعب دوراً مؤثراً في تحديد توجهات الدولة، وعن ذلك الذي ساد في عهد الرئيس عدلي منصور، يوليو (٢٠١٣ – يونيو ٢٠١٤) حين كان هناك دور محوري لوزير الخارجية نبيل فهمي([٩]).

ويعد تعامل القيادة المصرية مع الصراعات في المنطقة ومنها (اليمن)، امتداداً لنموذج التحرك الخارجي للدولة، الذي تشكل في ضوء التحولات التي تمر بها المنطقة، وكذلك المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدولة، ويمكن تحديد عدد من السمات المميزة لهذا النموذج، تتمثل بـــ([١٠]):

١. السمة الاولى في تحول السياسة الخارجية واهتمام القيادة السياسة المصرية، الى اداة لتعزيز شرعية النظام الجديد، فكما أن هناك بعداً داخلياً لشرعية النظام له علاقة بالانتخابات، وقبول الشعب، والالتزام بالدستور، فهناك بعد خارجي يتعلّق بقبول القوى الإقليمية والدولية لهذا النظام، ودعمها له، ولسياسته الداخلية والخارجية.
٢. تتعلّق السمة الثانية باتساع دوائر النشاط الخارجي للدولة دون أن يصاحب ذلك اتساع نطاق التأثير، فهناك تنويع لعلاقات الدول الخارجية من خلال التوجه للانتشار الأفقي، فمنذ تولي الرئيس السيسي السلطة في يونيو ٢٠١٤، عمل على تنويع العلاقات الخارجية بحيث لا تكون منحصرة في عدد محدود من الدول وعلى نحو يحررها من التحالف مع قطر وتركيا، والولايات المتحدة، الذي عززته سياسات الرئيس الأسبق محمد مرسي، ففي الوقت الذي كان فيه حريص على الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من موقفها من ثورة ٢٠١٣، فإنه اتجه للتقارب عسكرياً واقتصادياً مع روسيا، وحرص على تقوية العلاقات مع الصين وعدد من الدول الاوربية في مجال التعاون الامني والاقتصادي مثل ايطاليا واسبانيا، وفرنسا، وكذلك حرص على الانفتاح على الدول الافريقية، بما في ذلك اثيوبيا التي يظل موقفها من قضية سد النهضة من القضايا التي تؤثر في الأمن المائي المصري، وبلغ اجمالي الزيارات التي قام بها منذ يونيو ٢٠١٤، حتى مارس ٢٠١٦ نحوم ٤٧ زيارة خارجية شملت دولاً أوربية وعربية واسيوية فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية([١١]).
٣. وتتمثل السمة الثالثة بالطابع البارجماتي الذي يهدف لتحقيق مصالح محددة، حيث أصبح من الواضح ان تحركات مصر الخارجية غير معبأة باعباء ايديولوجية،

وأصبحت تصاغ وتوجه بما يخدم المصالح، كما يحددها النظام التي تتمثل في المرحلة الحالية بتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن، ولعل هذا ما يفسر من ناحية، حرص الرئيس السيسي في الزيارات الرسمية التي يقوم بها، منذ وصوله للسلطة على اصطحاب وفود من رجال الأعمال المصريين ومن الوزارات الاقتصادية، من أجل عقد اتفاقيات اقتصادية تضمن نوعا من الانتعاش الاقتصادي المصري. ([١٢])

٤. السمة الرابعة التي تتمثل بالاهتمام بقضيتي الارهاب والتطرف في الخطاب الرسمي للرئيس السيسي واللتان تعدان من أهم التهديدات الأمنية خلال المرحلة الحالية، ليس من قبل جماعات العنف التي تعمل داخل مصر فقط، وانما ايضا من قبل تلك التي تعمل في الجوار المحيط بمصر سواء في ليبيا أم سوريا او العراق او اليمن، وهو ما ترجم في فبراير ٢٠١٥، الى دعوة الرئيس السيسي الخاصة الى تشكيل قوات تدخل سريع لمكافحة الارهاب ([١٣]).

٥. وتتعلق السمة الخامسة، بتزايد الاعتماد على القوة العسكرية، حيث يلاحظ خلال عام ٢٠١٥، ان الدولة لم تعد تعتمد على التحركات الدبلوماسية فقط، أو على عناصر القوة الناعمة التي تتعرض لمنافسة من قبل قوى إقليمية أخرى، أو على الادوات الاقتصادية بسبب محدودية مواردها حيث اتجهت مصر بصورة ملحوظة كما تكشف عن ذلك التصريحات الرسمية للرئيس السيسي والسياسات الفعلية التي اتبعها، الى استخدام القوة العسكرية خارجيا، فعلى مستوى التصريحات تحدث الرئيس السيسي خلال حملته الانتخابية ثم في خطاب تنصيبه رئيساً للجمهورية عن استعداده لإرسال قوات مصرية لحماية أي دولة عربية، بما في ذلك دول الخليج في حال تعرض الأمن القومي العربي لما سماه تهديداً حقيقياً حين يتم طلب ذلك من مصر.

زيادة على وجود مناخ وبيئة داخلية مشجّعة للرئيس السيسي على التحرك في مجال السياسة الخارجية كما لم تتح لسابقيه نتيجة الشعبية الجارفة والثقة غير المحدودة في شخص الرئيس ومن ورائه المؤسسة العسكرية لدورهما في حماية البلاد ومنع انزلاقها في دوامة العنف والخراب خلال العام الذي حكمت فيه جماعة الأخوان المسلمين ([١٤])، الا انه يظل مع هذا الوضع الداخلي المصري وما يعنيه الاقتصاد من ضغوط وتدهور وتراجع ايرادات أهم مصادر الدخل القومي (قناة السويس – السياحة – الاستثمار الاجنبي المباشر...)، فضلاً عن تآكل الاحتياطي النقدي الأجنبي وانعكاساته على قيمة العملة الوطنية المصرية، وما يفرضه هذا الوضع من استمرار الاحتياج الى دول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية لتعويض هذه الخسائر وتقليل الفجوة المالية والاقتصادية، يظل هذا أحد أهم وأخطر قيدين على السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السيسي، ويتمثل القيد الثاني بالأوضاع المتدهورة في سيناء والمواجهات بين القوات المصرية والجماعات الإرهابية المرتبطة بجماعة الأخوان المسلمين وحركة حماس وبعضها موال لتنظيم القاعدة، وما تفرضه هذه الجماعات من ضغوط على حركة مصر الخارجية، وتفرض مراعاة موائمات معينة وبخاصة في ملف الصراع العربي – الاسرائيلي والعلاقات مع الجانبين الفلسطيني

والاسرائيلي وموقف مصر من مختلف قضايا الصراع المتشابكة ([١٥]).

في ضوء ما تقدم، نستطيع أن نرصد حركة السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السيسي تجاه قضايا مختلفة، في ظل هذه البيئة الداخلية والخارجية وما تفرضه من قيود وضغوط وما تتيحه من فرص لصانع القرار المصري، وذلك في ضوء بلورة عدد من التوجهات التي ميزت السياسة الخارجية للرئيس السيسي خلال هذه المدة، لعل أبرزها ([١٦]): –

١. عدم تقديم أي تنازلات للخارج بشأن سياسة مصر الداخلية، فقد أضحت الشؤون الداخلية المصرية خطاً أحمر لا يمكن المساس به لأي سبب، حتى وإن كان هذا التدخل مشروطاً بتقديم مساعدات أو بإعادة قطع سلاح تم ارسالها للصيانة في دولة عظمى مثل الولايات المتحدة، وقد اتضح هذا التوجه جلياً في قضايا السياسة الداخلية بخاصة تلك المرتبطة بحقوق الانسان أو الانتخابات على خلاف ما تم في عهد المجلس العسكري ازاء قضية التمويل الاجنبي لمنظمات المجتمع المدني والتراجع عن الموقف المصري المتمسك بسيادة القانون واستقلال القضاء في بادئ الأمر، فقد رفضت مصر تقديم أي تنازلات، كما رفضت التهديدات الايطالية والأوروبية، في شأن قضية مقتل الباحث الايطالي "ريجيني". ([١٧])

٢. تحقيق قدر أكبر من التوازن في السياسة الخارجية المصرية، وعلى هذا الأساس كانت رؤية الرئيس السيسي "بتنويع الشركاء" والانتشار الأفقي لفتح آفاق جديدة للتعاون مع العديد من الدول على رأسها روسيا والصين ودول الجنوب (أفريقيا وأمريكا اللاتينية) فضلاً عن تنويع الشركاء الأوروبيين وتوثيق العلاقات مع اليونان وقبرص والمجر وغيرها وليس فقط القوى الأوروبية التقليدية، مع عدم إهمال العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ([١٨]).

٣. التعامل مع قضايا الأمن والارهاب بمنظور شامل وحاسم، حاسم بمعنى ضرب منابع الارهاب وتجفيف مصادر تمويلها، واستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر لتوجيه ضربات لمعاقل هذه الجماعة الأرهابية، ومن ثم ابراز الاداة العسكرية الى جانب الأداة السياسية والدبلوماسية في مكافحة الارهاب، والشمول يعني ضرورة مكافحة الارهاب في كل صوره، وقطع خطوط الأمداد والتمويل (مثل هدم الأنفاق)، وعدم الاقتصار على مواجهة تنظيم معين دون آخر، مع أولوية مواجهة الارهاب في الداخل وعلى الحدود المصرية. ولحقيقة أن هذا التوجه نابع من وعي القيادة السياسية لطبيعة تحديات المرحلة الراهنة باعتبار أن أهم وأخطر تهديدين لمصر هما الارهاب والوضع الأمني من ناحية والتدهور الاقتصادي من ناحية أخرى، وكنتيجة لقصور الاداة الاقتصادية لضعف مواردها الى درجة لم يسبق لها مثيل، وظهور منافسة شرسة للأدوات الدبلوماسية والساسية والثقافية والقوة الناعمة المصرية، تقدمت الأداة العسكرية لتصبح أهم ادوات السياسة الخارجية المصرية وبخاصة أزاء التعامل المصري مع الصراعات الاقليمية في المنطقة مما أطلق عليه بعض الباحثين "أمننة التعامل مع الصراعات"([١٩]) **Securitization**، وهو أحد أبرز مظاهر التحول والتغير في السياسة الخارجية المصرية التي التزمت دوماً مبدأ عدم استخدام

القوة، والامتناع من التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي للدول، الذي أقرّته المواثيق الدولية، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة (مادة ٢/فقرة ٧).

٤. التعامل بحسم مع مهددات الأمن القومي، وإن كان هذا التوجه الذي أكدت عليه تصريحات الرئيس ووزير الخارجية يظل موضع جدل في ظل الاداء المصري تجاه أزمة سد النهضة تحديداً.

٥. إن الأمن القومي العربي خط أحمر؛ ومن ثم الاهتمام بتفعيل الأمن القومي العربي ودعمه لمواجهة الارهاب، والحقيقة أن هذا التوجه نابع كذلك من رؤية القيادة الجديدة لتحديات المرحلة والتطورات الأقليمية في حاجة مصر للدعم المالي الخليجي، وهو ما عبّر عنه خلال حملته الانتخابية باستعداد مصر لتلبية أي نداء "مسافة السكة"([٢٠])، وكذلك تطورات الاحداث في ليبيا فيما بعد واضطرار مصر للقيام بضربات خاطفة ضد التنظيمات الارهابية هناك، ودعوة الرئيس السيسي لاحقاً لإنشاء قوة عربية مشتركة خلال القمة العربية بشرم الشيخ في مارس ٢٠١٥، أو من خلال أولى زياراته الخارجية للجزائر للتنسيق في هذا المجال ولاسيما ان الجزائر تمثل خط تماس لمناطق الساحل والصحراء مع دول أفريقيا جنوب الصحراء (مالي – تشاد – النيجر).

أولاً: موقف الرئيس عبد الفتاح السيسي من أزمة اليمن

وتبدي الدولة المصرية موقفاً من الصراع في اليمن من خلال موقفها الواضح ودعمها للحكومة الشرعية برئاسة عبدربه منصور هادي، وحرصها على دعم جهود استقرار الدولة اليمنية ووحدتها وسلامة أراضيها ورفض أي تدخل في شؤونها الداخلية. والتأكيد الدائم على أهمية مواصلة المشاورات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، سعياً للتوصل الى حل سياسي للصراع وفقاً للمرجعيات الأساسية للتسوية السياسية ومقررات الشرعية الدولية، التي تجنّب دخول اليمن في صراع مسلّح طويل الأمد ([٢١]).

وتتعامل مصر مع الصراع في اليمن بخصوصية لإدراكها طبيعة الأهمية الجيواستراتيجية لليمن بوصفها تؤثر بصورة مباشرة على الأمن القومي المصري والعربي، خصوصاً في ظل ارتباط العمق الاستراتيجي لمصر بأمن دول مجلس التعاون الخليجي الذي يؤثر الصراع في اليمن على استقراره. كما تتسم العلاقات المصرية–اليمنية بالثبات، وهي علاقات جيدة تنبع من قناعة بأن أمن اليمن جزء لا ينفصل من الأمن القومي العربي والذي يُعتبر الدائرة الرئيسية من دوائر الأمن القومي المصري ([٢٢]).

وتتفاوت قراءات السياسيين والأكاديميين المتخصصين في الشؤون السياسية والاستراتيجية تجاه التأثير المصري في الأحداث التي تدور في اليمن، حيث يرى بعضهم "ان الدور المصري خلال المدة الماضية من الصراع في اليمن كان محدوداً على المستوى السياسي، ولا يخرج عن التصرحيات الثابتة لدعم الشرعية وضرورة العودة الى المسار السياسي القائم على المرجعيات الأساسية" ([٢٣]). وعلى وفق هؤلاء فقد "اتسم هذا الموقف بالضبابية، ولم يخرج عن المواقف الدبلوماسية العامة، بالتعبير من حين لآخر عن الترحيب او القلق او التأييد للشرعية اليمنية والتأكيد على أهمية

الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره، فضلاً عن استقبال بعض المسؤولين والقيادات اليمينة، ويعود ذلك بشكل رئيسي لتأثر مصر بأحداث دعم الثورة اليمنية في ستينيات القرن الماضي، وهذا ليس من اليوم فقط في ظل الظروف التي تعيشها المنطقة، وانما منذ نهاية عهد الرئيس الأسبق محمد أنور السادات وخلال مدة حكم الرئيس محمد حسني مبارك، وهو حضور شكلي اكثر من موضوعي. وهذا توجه متحفظ عليه ولا أفق لتجاوزه على المدى القصير" ([٢٤]).

بينما هناك من يرى "ان اعتبار تجربة مصر في اليمن في الستينيات من القرن الماضي محدداً لدور مصر في اليمن غير موضوعي، وان السبب الرئيسي في ذلك يعود الى تحدي الإرهاب والأوضاع الاقتصادية التي تواجهها مصر" ([٢٥]).

ثانياً: الموقف المصري من التدخلات الإقليمية في اليمن:

إن التحديات والتهديدات الدولية والإقليمية والمحلية التي باتت تواجه الأمن القومي اليمني المتصل بدوائر الأمن القومي العربي، فرضت على مصر العمل في إطار عدة دوائر أمنية متشابكة، من أهمها الدائرة العربية التي تمثل اليمن ودول الخليج الحلقة الأهم فيها، من منطلق الحساسية التي تمثلها المنافذ البحرية على صعيد الأمن القومي للدول والملاحة العالمية. وفي حال استمر غياب دور الدولة اليمنية من حيث الاشراف والتأمين على مضيق باب المندب، لايمكن الحديث عن استقرار وتأمين طرق الامدادات النفطية والملاحة الدولية، فإذا كان الخليج منبع النفط فإنّ اليمن يمثّل أحد أهم ممرات خطوط نقله الى العالم عبر قناة السويس ([٢٦]). وهناك من يرى "أن صراع القوى الإقليمية في اليمن يشكل تهديداً على المصالح المصرية خصوصاً في ظل التواجد العسكري والملاحي الدولي للكثير من القوى الإقليمية والدولية في منطقة جنوب البحر الأحمر، والتي حرصت على التواجد في هذه المنطقة لحماية مصالحها التجارية والاستراتيجية، الا ان مصر تجنبت هذا في فترات مختلفة، بالرغم من قربها وتأثيرها على مصالحها من منطلق الرغبة في الابتعاد عن المحيط الجغرافي لليمن وعن هذه الساحة بالكامل. حتى في ظل تأثير ذلك الاستراتيجي على مصر" ([٢٧]).

وتتجلى التأثيرات الواقعة على مصر جراء تفاقم الصراع في اليمن، في ان استمرار استيلاء الحوثيين على أجزاء من السواحل اليمنية المطلة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب يمنح الجماعة تسهيلات أكبر لحصولها على دعم إيراني عسكري ولوجستي، ويوسع من نفوذ إيران وقد يمنحها قدرة على الضغط السياسي او الاستراتيجي على مصر للمقايضة في قضايا أخرى ([٢٨]). وذلك بالرغم مما يحققه الجيش الوطني و(المقاومة الشعبية) الموالية للحكومة الشرعية من تقدم على طول ساحل البحر الأحمر وتمكنها خلال شهري ديسمبر ٢٠١٦ ويناير ٢٠١٧ من السيطرة على مينائي ذباب والمخاء الاستراتيجيين في محافظة تعز، وتوجهها نحو مناطق أخرى ([٢٩]).

ولذا ترى مصر ان مسألة تأمين وحماية الممرات المائية هي "الأهم استراتيجياً فضلاً عن التنسيق الأمني المترابط بالارهاب تحديداً وليس بشيء اَخر، فسيطرة جماعة مثل الحوثيين على اليمن، أو تأثير أي طرف غير عربي على اليمن، مثل الإيرانيين او غيرهم، في النهاية له تأثير على مصر، وينظر له بوصفه تهديداً استراتيجياً على

الأمن القومي المصري، وهذا يحتم ان يكون لمصر دور متواصل ودائم في اليمن"([٣٠]).

وبالرغم من التأثير المباشر لصراع القوى الإقليمية والدولية جنوب البحر الأحمر، وخصوصاً سعي إيران للهيمنة على هذه المنطقة، فإن ترتيب أولويات مصادر التهديد تختلف حيث ترى مصر أن الإرهاب وخطر الاخوان المسلمين يأتيان كأولوية بالنسبة للسعودية وبعض دول الخليج ومصر ([٣١]).

وفي المقابل، هناك من يقلل من أمكانية سيطرة إيران على الممرات البحرية والدولية عبر حلفاء محليين، وقدرة القوى الإقليمية والدولية على تأمين مصالحها بالشكل الذي لن تسمح فيه بسيطرة أي دولة أو فصيل مسلح وتأثيره على الملاحة الدولية، وهذا الطرح يدعم توجه العديد من السياسيين الذين يرون ان إيران لم تكن تلعب دوراً فعلياً في اليمن، بالرغم من محاولتها إظهار صورة مفتعلة بأنها هي من يحرك الأحداث ومع "عدم وجود أدلة قاطعة على الدعم الإيراني للحوثيين، إلا أنه لن يكون بعيداً عن المنطق ان نستنتج ان إيران قد وفّرت دعماً عسكرياً ومالياً محدوداً للحوثيين، ابتداء من عام ٢٠٠٩، وحتى ان كان ذلك قد حدث، فتلك الأسلحة لم تغير بشكل حاسم موازين القوى في الحرب الاهلية" ([٣٢]).

وقد تأخذنا هذه النقطة لدلالة فحواها أن المقارنة بين الدعم الإيراني الذي يوجه لجماعات موالية لها في سوريا والعراق ولبنان لا يمكن مقارنته بدعمها للحوثيين في اليمن، ومن مؤشرات ذلك وصف أحد قيادات الحرس الثوري الإيراني سعيد قاسمي لجماعة الحوثي ساخراً في مقابلة تلفزيونية بأنهم "الشيعة الأقزام اليمنيون الذين يتأزرون بفوطة ويضعون خنجراً على خصورهم والذين اسميهم شيعة الشوارع، كونهم لم يكونوا مثل اللبنانيين وليسو بمتمكنين ولا متحضرين" ([٣٣]).

حيث انه ما كان لقيادي إيراني أن يسخر بهذا الشكل من موالين لدولته، لولا قناعته وقناعة قياداته بأن الحوثيين (شيعة) من الدرجة الثانية يقدمون خدماتهم بالمجان لاستجداء دعم إيراني. وهذا التصور يؤكد أن الأحداث الأخيرة وتعاظم دور جماعة الحوثي ليس نتاجاً عن الدعم الإيراني فقط، وانما نتيجة للتحالف مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، واستغلال إيران ذلك لتزيد من القوة المدركة لها وليس قوتها الفعلية([٣٤]).

٢. اليمن وأنماط التهديد للأمن القومي المصري([٣٥]):

إن جماعة الحوثي تسعى لفرض هيمنتها على المناطق الاستراتيجية في اليمن للتحكم أو للتأثير في الملاحة، وتأكد ذلك بشكل واضح من خلال استهدافها في أكتوبر ٢٠١٦ سفينة تابعة للأمارات كانت تنقل جرحى ومواد إغاثية ([٣٦])، وكذلك استهدافها فرقاطة عسكرية سعودية في يناير ٢٠١٧ كانت تؤمن المناطق المحاذية لساحل الحديدة ([٣٧]).

كما أن استهداف جماعة الحوثي لقطع بحرية أمريكية في المنطقة يعد مؤشراً خطيراً وتهديداً مباشراً على الملاحة الدولية. حيث أعلن الجيش الأمريكي في أكتوبر ٢٠١٦ عن استهداف ثلاث قطع بحرية أمريكية قبالة السواحل اليمنية بعدة صواريخ أطلقت من أرض يسيطر عليها الحوثيون، ولم تحدث أي خسائر، وهو ما دفع الجيش الأمريكي الى إطلاق صواريخ كروز على مواقع رداً على الهجوم ([٣٨]).

كما عبرت الخارجية المصرية عن انزعاجها من التقارير التي تشير إلى ضبط شحنات أسلحة إيرانية في اثناء تهريبها الى اليمن، وأكدت ان سلوك إيران الإقليمي لا يسهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة ([٣٩]). وهذا الانزعاج لم يمنع وزير الخارجية سامح شكري من عقد لقاء مع نظيره الإيراني جواد ظريف في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٦، وذلك لأدراك مصر أن لها حاجة الى استمرار كافة القنوات الدبلوماسية مع جميع الأطراف بما فيها إيران بهدف تسوية الوضع في اليمن ([٤٠]).

وإن أهم أنماط تأثير الصراع في اليمن على الأمن القومي المصري، هو استمرار الفوضى والحروب والصراعات في اليمن، وكذلك في سوريا وليبيا والعراق، وانهيار الجيوش النظامية، واستبدالها بمليشيات مسلّحة باتت تحكم وتدير المعارك في صنعاء ودمشق، فضلاً عن الخطر الحقيقي من تمزق وتفكك وتقسيم الدول والمنطقة، وهو المشروع الذي يراد للمنطقة السقوط فيه والدخول في صراعاته الطائفية والعرقية الطويلة، "ومصر بطبيعة الحال ليس في مصلحتها أن تسود موجة التفكك والتجزؤ داخل الدولة الوطنية العربية، بعدّه تهديداً استراتيجياً على مصر، ويجلب المزيد من الفوضى للمنطقة. وقد أصبح هذا نهجاً استراتيجياً في سياسة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي أكد في أكثر من مناسبة تأييده للجيوش الوطنية الداعمة للدولة الوطنية في العراق وسوريا وليبيا واليمن" ([٤١]). وإن من أهم انماط التأثير المباشر في الأمن القومي المصري هي يأتي:

أ-التهديد البحري والملاحي:

يظل البعد الاستراتيجي والأمني عنصراً ومحوراً مهماً في منظومة المصالح اليمنية-المصرية-الخليجية، وقد شكلت تطورات الأوضاع في اليمن وتأثيرها في جنوب البحر الأحمر ومنطقة مضيق باب المندب تهديداً خطيراً على الأمن القومي المصري، جراء تنامي المشروع الإقليمي الإيراني الرامي الى الهيمنة على المنطقة، على أساس أن ذلك ارثاً عسكرياً قديماً لإيران ([٤٢]). وقد سعت قيادات لجماعة الحوثي الى ارسال تطمينات للدولة المصرية عبر تصريحات مختلفة منها "أن ما يجري في اليمن لن يكون له تأثير على المصالح المصرية أو الأمن القومي المصري، وأننا لن نسمح بذلك" ([٤٣]). إلا أن سعي الحوثيين للسيطرة على العديد من المناطق اليمنية الحيوية وفي مقدمتها الساحل الغربي المطل على مضيق باب المندب والموانئ البحرية في الحديدة والمخاء وذباب خلال المدة التي أعقبت سيطرتهم على العاصمة صنعاء([٤٤]) يؤكد خلاف ذلك.

ويشير أحد التقديرات الى أن حضور إيران في هذه المنطقة سيكون له تأثير سلبي على أمن اليمن وكل الدول العربية التي تطل على البحر الأحمر، وسيكون لذلك تأثير في قناة السويس، لذلك فإن استمرار (مصر) مع الحكومة اليمنية ومع دول الخليج العربي من الأهمية بمكان، خصوصاً أن العمل العسكري سيؤثر في الملاحة الدولية، وبالتبعية يهدد الاقتصاد المصري، فالهدف الحقيقي لهذا التهديد هو التأثير في المنظومة الاقتصادية للتجارة العالمية"([٤٥])

حيث أن أي اضطراب من هذا النوع يخرج عن المألوف، خصوصاً أن تزايد القوة الصاروخية للحوثيين

سيؤثر في قناة السويس، ومصر غير مستعدة للتأثير في ثوابتها الاقتصادية، وقناة السويس تعد من هذه الثوابت، وهذا بطبيعة الحال تهديد تكتيكي مباشر ([٤٦])

وهذا يوجب تقدير البدائل المتاحة في حال أدى الصراع في اليمن الى تهديد سلامة الملاحة في قناة السويس، لتكون ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للقوات البحرية المصرية المشاركة ضمن التحالف العربي. وهذا ما دفع الخارجية المصرية الى اعتبار هذا التهديد مؤشراً على المساس بالعمق الاستراتيجي للأمن القومي المصري ([٤٧]).

ب–تصاعد الارهاب وتمدد علاقاته في المنطقة:

لقد مثل سقوط الدولة اليمنية بكل مؤسساتها السيادية بيد جماعة الحوثي في سبتمبر ٢٠١٤، صدمة للكثير من السياسيين والمراقبين، الذين لم يكونوا يستوعبون هذا القدر من هشاشة الدولة اليمنية، أو هذا القدر من التربص الذي كانت جماعة الحوثي تعد له ضمن تحالف قبلي عسكري مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي استغل حالة ضعف سياسي واجتماعي عام وصراع قوى متصارعة ([٤٨]).

وأسهم كل ذلك في تزايد نشاط تنظيم القاعدة في اليمن، وشكل هذا التنامي تهديداً مباشراً على دول الجوار وعلى الأمن القومي العربي، بسبب انهيار منظومة الدولة في شكلها التنظيمي المركزي، وتمكنت القاعدة من السيطرة على عاصمة محافظة حضرموت (المكلا) جنوبي اليمن في أبريل ٢٠١٥، ومناطق أخرى، وظلت تدير عملياتها في مختلف المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، مستفيدة من حالة تشرذم الدولة، وانشغال الحكومة الشرعية بالواجهات على جبهات حرب مفتوحة مع جماعة الحوثي وصالح، حيث وفّرت الفوضى "بيئة خصبة ومناسبة للقاعدة للحضور من المدن، خاصة في ظل ترتيبهم لتنظيمهم والابتعاد بقواعدهم عن خوض مواجهات شاملة ضد الحوثيين، وتغيير مفهومهم التقليدي للسيطرة، والاعتماد على استراتيجية الوجود، إذ سرعان ما تخلى عناصر القاعدة عن المدن التي تسيطر عليها بعد فرضها اتفاقيات مع الأجهزة المسؤولة بعد التعرض لحركتها ([٤٩]).

وقد حذر خبراء حينها من ان استمرار العمليات العسكرية ضد جماعتي الحوثي وصالح سيمنح فرصة لتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة لتوسيع نطاق انتشارهم ما لم يتم مواجهتهم والقضاء عليهم. وهذا ما تم تداركه لاحقاً، حيث حققت عمليات تحرير المناطق التي تسيطر عليها القاعدة في حضرموت وغيرها من المناطق من عناصر تنظيم القاعدة، تقدماً عسكرياً، وتم تحرير ساحل محافظة حضرموت في ابريل ٢٠١٦ من عناصر تنظيم القاعدة التي ظلت تدير شؤونها على مدى أكثر من عام من خلال تدريب وتجنيد خمسة الوية من أبناء حضرموت فيما عرف بـــ "قوات النخبة الحضرموتية" ([٥٠])، التي تمكنت بعد تجهيزها ودعمها بالسلاح والعتاد العسكري والمركبات المجهزة من تحقيق مفاجأة على مستوى العمليات العسكرية، حيث باغتت عناصر القاعدة بعد عملية رصد دقيقة لمواقعها من عدة أجهزة مخابرات عربية ودولية، وباسناد مكثف من الطائرات المقاتلة للتحالف العربي، مكنتهم من الحاق هزيمة بعناصر القاعدة، ودفعتهم لانسحاب تكتيكي للمناطق الجبلية والصحراوية في محافظة شبوة المجاورة، وسيطرت القوات الحكومية على المقار السيادية في

المحافظة ومنها البنك المركزي وميناء تصدير النفط والمطار([٥١]).

وتتمركز عناصر القاعدة والجماعات المتطرفة في العادة في المناطق المحاذية لحدود المحافظات الصحراوية والمترامية الأطراف، مثل شبوه وأجزاء من وادي حضرموت ومأرب والبيضاء والجوف التي يوجد فيها تجمعات لقبائل متفرقة، ويحقق لها ذلك عدة مكاسب لوجستية، يأتي في مقدمتها صعوبة استهدافهم والوصول إليهم وتحرير تلك المواقع الوعرة، فضلاً عن سهولة تجنيدهم لعناصر جديدة وسهولة إيصال الدعم والسلاح إليهم ([٥٢]). وفي ظل هذه الأوضاع فإن القاعدة في اليمن تشهد تحديات على محاور مختلفة، تتمثل في عمليات الاختراق التنظيمي لقياداتها من قبل تنظيمات متطرفة أخرى، مما يؤثر في قدرتها على الحفاظ على معاقلها ومكاسبها المادية والتنظيمية ([٥٣]).

وفي المجمل فإن "تواجد القاعدة في اليمن وما تشهده من حضور متفاوت في الانتشار والتواجد والتحرك يضاف الى جملة التهديدات المحدقة بالأمن القومي العربي والمصري، وذلك لتأثر الإرهاب في المنطقة بالتطورات الهائلة التقنية والتكنولوجية ووسائل الاتصالات التي وفّرت لها تشابكاً في العلاقات وبناء الولاءات والاتحادات واحياناً الانقسامات مع بعضها، وهي غير ثابتة ومتغيرة بحكم تغير الولاء والرؤى والمصالح والتمويل من مدة لأخرى، ولا يمكن رصدها خصوصاً في ظل تمادي هذه الجماعات واتصالها التنظيمي وارتباطها العضوي المباشر وغير المباشر مع بعضها في المنطقة، وهنا تكمن الخطورة حيث يصبح من الصعوبة بمكان تتبعها ايديولوجياً أو سياسياً او عسكرياً او أمنياً في ظل عجز كثير من الدول في السيطرة على حدودها مثل ليبيا وسوريا والعراق والسودان وعدد أخر من الدول العربية والأفريقية" ([٥٤]).

وهناك علاقة ترابط وتأثير لظاهرة الإرهاب في اليمن على دول المنطقة خصوصاً التي تعتقد أنها بعيدة جغرافياً، "فلو استمر الإرهاب في ليبيا سيؤثر على السعودية بطبيعة الحال، ولو استمر في اليمن سيؤثر على مصر، ومن ثم من غير المنطقي ان تعتقد السعودية ان ما يحدث في ليبيا غير مرتبط بمصالحها او أن تعتقد مصر أن ما يحدث في اليمن غير مرتبط بأمنها القومي" ([٥٥])

وفيما يتعلق بتنظيم داعش في اليمن فإنه تنظيم ما يزال يسوده الغموض، وأن ما يقع من عمليات يتبناها داعش، لا تتعدى كونها أوراقاً للضغط السياسي يتم استخدامها من قبل بعض القوى السياسية بهدف أحداث نوع من الإرباك في المشهد اليمني دون تلمس حقائق موثوق منها حول وجود فعلي لتنظيم داعش أو ارتباط أحد الجماعات الإرهابية في اليمن بالتنظيم الأم في العراق وسوريا، بيد أن اطرافاً أخرى تأخذ وجود داعش في اليمن على مأخذ الجد والبحث، وذلك انطلاقاً من مبايعة جلال بلعيدي وهو قيادي سابق في تنظيم القاعدة لقائد تنظيم داعش في العراق "أبو بكر البغدادي" في أغسطس ٢٠١٥، ويفسر الباحثون المتخصصون في الجماعات المتطرفة ان مبايعة بلعيدي فجرت صراعاً داخلياً بين قيادات وأعضاء تنظيم القاعدة في اليمن والعناصر المنضوية في داعش، كون القيادي في القاعدة خالد باطرافي قد أبدى في تسجيل مصور أعتراضه على مبايعة داعش ([٥٦]).

ويمكن القول إن تنظيم "داعش" في اليمن لم يجد الحاضنة الشعبية التي تشجعه على اعلان نفسه رسمياً، وتشكيل فرع له تحت قيادة متسلسلة المراتب، وهناك أسباب عدة تعرقل توسعه في اليمن، ومن أبرزها عدم اختيار قيادة معروفة لتنظيم "داعش" اليمني، وهو ما يعني ان هذا التنظيم ليس واضح المعالم، ويشير باحثون الى ان سياسة "بث الرعب" التي ينتهجها عناصر تنظيم "داعش" في العراق وسوريا قد تفهم بالنظر الى طبيعة المجتمعات المدنية هناك، لكنها قد لا تنجح في مجتمع قبلي مسلح مثل اليمن. كما ان العمليات التي يقوم بها تنظيم "داعش" تخالف الأعراف القبلية التي تحرم قتل أسرى المعارك، فضلاً عن خطف جنود خارج أرض المعارك وذبحهم، وهو ما يُعد "عيباً أسود" في العرف القبلي اليمني ([٥٧]).

كل هذه التداعيات في المشهد العام للصراع في اليمن كان المسوغ الاستراتيجي لأنشاء مصر الأسطول الحربي البحري الجنوبي، وتدشين مهامه التي شهدها بداية العام الجاري في يناير ٢٠١٧ الرئيس عبد الفتاح السيسي والفريق أول صدقي صبحي وزير الدفاع. ومثل تدشين الأسطول الحربي الجنوبي بخليج أبو سومة بسفاجا نقلة نوعية كبيرة للقوات البحرية المصرية على الصعيد التسليحي والتنظيمي والتخطيطي، وقد وفّر أولى خطوات الردع تجاه محصلة الغياب المصري عن مناطق الصراعات المتأخمة لمجاله الحيوي، وتبعات نقل الصراع من مضيق هرمز لباب المندب، لكي يحقق السيادة والسيطرة التي ترتكز على شقي الردع والنفوذ لحفظ الأمن القومي المصري وتحييد الأخطار المحدقة به بصورة متضافرة وتكاملية، على اعتبار ان استمرار الصراع في اليمن، والتنافس الإقليمي على مناطق النفوذ في البحر الأحمر يضاعف من حجم التحديات في المنطقة([٥٨]).

و إن انشاء الأسطول الجنوبي يعد نوعاً من التحسب الاستراتيجي لأي تطورات قد يستجد معها خطر حقيقي على الملاحة في البحر الأحمر ومن ثم على قناة السويس، خصوصاً انه يحتوي على "حاملة المروحيات (جمال عبد الناصر) ولواء أول مشات، ولواء ثاني مدمرات، ولواء ثاني مرور ساحلي، ولواء الوحدات الخاصة للبحرية المصرية بعتادها التسليحي الكامل ويتمركز في موقع استراتيجي متوسط يمكنه من التحرك السريع في حال حدث أي تهديد. وهذا سوف يكون "المبرر لمصر ان تتبع الخط الذي يحقق ويحفظ مصالحها وأمنها القومي، بغض النظر عن اختلافها عن مصالح قوى إقليمية مثل السعودية أو الأمارات أو كلتيهما خصوصاً في الملف اليمني، حيث سبق وان ضحت مصر بعلاقاتها بسبب موقفها من الصراع في سوريا، علماً بأنه لا يحمل تهديداً مباشراً عليها" ([٦٠]).

وتتلخص مهام الأسطول الجنوبي ومسرح عملياته القتالية في البحر الأحمر، التي ستندرج نحو تأمين المصالح الاقتصادية ومنابع الطاقة في البحر وحماية حركة الملاحة، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع دول إقليمية ودولية، وتدعيم القدرة العسكرية للقوات المسلحة المصرية بتوسيع مداها العملياتي.

ثانياً: تقييم السياسات المصرية تجاه الصراع في اليمن:

يعد الحضور السياسي العام للدبلوماسية المصري في دعم الحكومة اليمنية الشرعية في ظل انشغالاتها الداخلية والخارجية من الأهمية بمكان، حيث ينظر دائماً الى

موقف الدولة الأكبر في المنطقة العربية بحالة من التقدير تسمح لها في أي وقت بأن تلعب دوراً سياسياً مختلفاً. وبالرغم من الحضور المصري غير المباشر الذي يمتاز بكونه المراقب الخارجي بشكل عام للأوضاع في اليمن بسبب محددات بعضها رئيسي مثل أولويات الأجندة المصرية التي تعد محاربة الإرهاب القضية الأولى فيها، وكذا الأثر التاريخ لتجربة التدخل المباشر في اليمن، وبعضها ثانوي مثل تقاطع وتعارض بعض المصالح والرؤى والعلاقات الدولية والإقليمية حول الصراع في اليمن.

فعلى الرغم من ذلك، فإنّ الموقف المصري من الصراع في اليمن يحاول خلق حالة من التوازن السياسي والدبلوماسي في دعم شرعية الدول والجيش الوطني في اليمن وغيرها من الدول التي تشهد صراعات، حتى يراعي اتساق المواقف المصرية بشكل عام وحيادية دبلوماسيتها الإقليمية والدولية. ففي الوقت الذي تعارض مصر فيه أي حضور أو نفوذ لإيران أو حلفائها في اليمن ومنطقة باب المندب وجنوب البحر الأحمر، على اعتبار ان ذلك يؤثر في مصالحها في المنطقة، فإن "مصر تعارض أي حضور أو هيمنة لحزب الصلاح الإسلامي (الاخوان المسلمين) على قوى الشرعية اليمنية، أو أن يلعب دوراً مؤثراً ويبقى له نفوذ منفرد في اليمن"([٦١]).

ومنذُ الوهلة الأولى لبدء العمليات العسكرية في اليمن "عاصفة الحزم" في ٢٥ مارس ٢٠١٥ أكدت وزارة الخارجية المصرية في جيمع بياناتها استمرار التزام مصر بدعم الشرعية في اليمن ودعم استقرارها، الذي هو التزام اصيل ينبع من العلاقات القوية والمصلحة المشتركة، على أساس أن استقرار اليمن جزء لا ينفصل من الأمن القومي المصري والعربي وتناغمت هذه المواقف الرسمية تباعاً مع التأكيد على تفضيل الحلول السياسية، بدلاً من الاستمرار في حروب طويلة تدمر اليمن ([٦٢]).

وتحرص الدولة المصرية على أن تكون حاضرة في صورة التطورات والمستجدات في اليمن، عبر أطر مختلفة أما عبر اللقاءات السياسية والدبلوماسية أو من خلال مشاركة مصر عبر سفيرها المعتمد بالجمهورية اليمنية والمقيم حالياً في الرياض ضمن الثماني عشرة دولة الراعية والمشرفة على المشاورات السياسية، وذلك أدراكاً منها لضرورة الوقوف على تطورات المشهد اليمني في مساراته المختلفة السياسية والعسكرية ([٦٣]).

ومصر دائماً تحرص على تأكيد مساندتها لكافة الجهود المبذولة في اليمن للتوصل الى تسوية سياسية للصراع في اليمن على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومخرجات الحوار الوطني، والمبادرة الخليجية ([٦٤]). وذلك يعد نهج استراتيجي للدولة المصرية يقوم على ضرورة تسوية الصراعات بالتسويات السياسية، وعدم الانجرار نحو أعمال وإجراءات عسكرية طويلة المدى.

ويظل للوضع في اليمن خصوصيته التي اختلطت أوراقها، ففي الوقت الذي لا خيار في اليمن سوى الحلول السياسية، وهذا ما تصرّح به مختلف القوى الإقليمية والدولية فإن الواقع العسكري ومتغيرات موقف جماعة الحوثي وأنصار صالح باتت تفرض خيار الاستمرار في العمليات العسكرية، خصوصاً مع استمرار تصعيدها العسكري في مناطق مختلفة من اليمن

وعلى الحدود السعودية–اليمنية، فهي مازالت تصر على ان تقدم نفسها كمصدر للتهديد الأقليمي، وهذا ما لا يمكن مواجهته إلا بأستمرار العمليات العسكرية، التي تحقق أهدافها في أحيان كثيرة بالتقدم في مناطق كان يسيطر عليها الحوثيون.

إذ أن مصر كانت منذ بدء العمليات العسكرية موفقة في ضبط مستوى مشاركتها في ضوء حساباتها الاستراتيجية التي بنيت على قراءة دقيقة للمشهد، من جهة عدم التورط في عملية عسكرية ممتدة في بيئة معقدة بحجم التعقيدات التي آلت اليها الأوضاع في اليمن، وبناءً على ذلك كان واضحاً ان القاهرة اكتفت منذ البداية بالمشاركة البحرية والجوية دون المشاركة البرية، بالرغم من الضغوط التي مورست عليها للتدخل براً ([٦٥]). حيث أعلن بيان لرئاسة الجمهورية المصرية عن "مشاركة عناصر من القوات المسلحة المصرية من القوات البحرية والجوية بعد استيفاء الإجراءات الدستورية، لاستعادة الاستقرار والشرعية في اليمن" ([٦٦])، ويعد من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تبنتها مصر تجاه مشاركتها في العمليات العسكرية، هو الدفاع عن أمن الخليج، وتأكيد السيادة المصرية في البحر الأحمر وأعادة الأعتبار لدورها الإقليمي والهوية العربية للمنطقة، وأخيراً وقف انهيار الجيوش العربية ([٦٧]).

وقد شكل اجتماع مجلس الدفاع الوطني المصري الذي عقد برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي في يناير ٢٠١٧، تأكيداً للموقف المصري الثابت في عدم التهاون في حدود أمنها القومي والأمن القومي العربي في جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب والتهديدات المحدقة به، إذ وافق المجلس للمرة الثالثة على "تمديد مشاركة العناصر اللازمة من القوات المسلحة المصرية في مهمة قتالية خارج الحدود للدفاع عن الأمن القومي المصري والعربي في منطقة الخليج العربي والبحر الأمر وباب المندب" ([٦٨]).

وكان المتحدث الرسمي باسم القوات المسلّحة المصرية قد نفى على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) مشاركة القوات المصرية برياً في "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين في اليمن. وصرح بأنه "لاتوجد أي قوات برية مصرية ضمن الثورات المشاركة في عملية عاصفة الحزم" ، ويلاحظ حرص مصر على مراعاة مصالحها الاستراتيجية من خلال مشاركتها في العمليات العسكرية بوجود قواتها البحرية في جنوب البحر الأحمر، لما يمثله ذلك من بعد استراتيجي وحيوي، وفي الوقت نفسه تأكيدها المستمر عبر تصريحات المتحدث الرسمي للخارجية على "أن مصر شريك كامل وفاعل في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن"، وتاكيد مشاركتها "عبر القوات البحرية عند مضيق باب المندب وممارستها مهام محدودة وواضحة تتمثل في تأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر" ([٦٩]).

ويمكن القول إن الدور العسكري المصري في اليمن من خلال عاصفة الحزم كان من أوضح الأدوار منذ بداية العمليات، وقام على رؤية سياسية مفادها ان مصر مع الشرعية في اليمن، وهذا ما سهل الدور المصري والادوار الأخرى لدول التحالف العربي، وما منحه الغطاء القانوني والشرعي هو القبول المحلي من قوى الشرعية والقبول الإقليمي والدولي، وهذا القبول خلق بيئة سياسية ملائمة وهيأة للتدخل فأفرزت في

المحصلة قرار مجلس الأمن ٢٢١٦، ودعماً سياسياً كبيراً للعمليات.

إذ أن التدخل العسكري المصري كان تدخلاً دقيقاً ومحسوباً على وفق تقديرات راعت الانقسامات السياسية والعسكرية في اليمن بين القوات الموالية للحكومة الشرعية والقوات الموالية للحوثي وصالح، ولهذا كان مقبولاً من كل الأطراف، لأنه لم يستهدف مدنيين، وكان قائماً على مبدأ بناء القوى القتالية تبعاً لحجم التهديد، وهو ما قد يعتقد بعضهم انه قصور في المشاركة العسكرية المصرية في العمليات، فالمشاركة ليست بحجم الطائرات والقطع البحرية، بل وفقاً لطبيعة المهام والتهديد، ولاسيما في ظل وجود قوات عربية أخرى ضمن التحالف، وهذه القوة بالكامل أعلى من التهديد الحاصل في اليمن. وفي المحصلة فإن طبيعة الدور والمشاركة المصرية كانت مناسبة، خصوصاً "أن مصر أعلنت منذ بدء العمليات انها متأهبة للتدخل في حال لزم الأمر، وأن التنسيق مع دول التحالف يجري على أعلى مستوى" ([٧٠]).

لهذا فقد انحصرت طبيعة الدور المصري المباشر عبر قوات بحرية وأخرى جوية دون البرية، وتمثلت بمهام القوى البحرية في تأكيد فرض الحصار البحري على المناطق الساحلية التي يسيطر عليها الحوثيون وصالح وذلك منعاً لأي محاولات لتهريب الامدادات العسكرية والأسلحة. بينما تمثّلت المشاركة الجوية في مراقبة واستهداف التحركات العسكرية داخل اليمن للحوثيين وجماعة صالح في أمداد الأسلحة والذخائر وإعادة تمركز القطع والآليات العسكرية التي تستهدف الشعب اليمني وحصار المدن ([٧١]).

ويمكن القول إن مصر حققت أهدافها ضمن منظومة أهداف التحالف العربي العسكرية بشكل عام، إذ تمكنت قوات التحالف العربي من منع وصول الامدادات العسكرية الى الحوثيين من خلال عمليات حصار المنافذ البحرية، و منعت سيطرتهم على موانئ بحرية بصورة كاملة على السواحل المطلة على مضيق باب المندب، وأعاق تحرك الآليات العسكرية الثقيلة والامدادات اللوجستية في المناطق المختلفة التي حاول الحوثيون فيها حصار المدن واستهداف المدنيين، وذلك كله على وفق هدف استراتيجي يصبُّ في حماية وتأمين الملاحة الدولية في جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب الذي يتصل مباشرة بالأمن القومي المصري.

وقد مرّت العمليات العسكرية بمراحل مختلفة ارتبطت بالأهداف التي تحققت على المستويين السياسي والعسكري، وهذا بطبيعة الحال أسهم في إطالة مدة العمليات، بيد ان المرحلة الأهم في مسار العمليات العسكرية هي استمرار الضربات الجوية باسناد بحري وتدخل بري للقوات المسلحة اليمنية الموالية للشرعية التي تم تدريبها واعدادها في مراحل متقدمة من العمليات العسكرية. وحققت هذه العمليات بعض نتائجها من حيث شل الكثير من القدرات العسكرية للحوثي وصالح، كما حدث في عدن والمحافظات المجاورة لها ومناطق مأرب، وحدود محافظة صنعاء، والجوف وصعدة وشبوه وعدد من الموانئ في ميناء الذباب والمخاء في محافظة تعز ([٧٢]).

ويبدو أن إطالة أمد العمليات العسكرية جعل تقييمها بمبدأ الربح والخسارة أمراً صعباً من الوهلة الأولى، ومع نسبية تحقيق الاهدف العسكرية، فإن

الواقع يؤكد صمود الحوثيين وقوات صالح في مواقع مختلفة، وأنهم ما يزالون يملكون خيوط الاستمرار في المواجهات من خلال الكر والفر. ويبدو ذلك–على الأرجح–مرتبطاً بتوافر ظروف مواتية لحرب استنزاف طويلة بلا حسم، مستفيدين من التأثير الأيديولوجي المؤيد لهم في بعض المناطق ([٧٣]).

وعلى المستوى السياسي التكتيكي، فقد تمكنت قوات التحالف من إعادة الحكومة الشرعية التي تعمل من عدن لتقوم بأدارة الشؤون السياسية والخدمية والعسكرية في المناطق المحررة، والتي تمثل أكثر من ٨٠% من مساحة الجمهورية اليمنية على وفق تصريح الرئيس اليمني في القمة العربية الثامنة والعشرون ([٧٤])، إلا أن المسار السياسي ما يزال يراوح مكانه. فواقع المبادرات التي تخرج عن المرجعيات السياسية المتفق عليها باتت وكأنها توجه نحو الانتقال السياسي من هذه المرجعيات التي أقرتها قرارات مجلس الأمن الدوي الى دائرة أضيق في أطار لجنة رباعية (سعودية–أماراتية–أمريكية–بريطانية) وتحرك عماني ممنهج ومتماهي مع التوجه الأمريكي للحفاظ على الحضور السياسي والعسكري لجماعة الحوثي، وذلك يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن طريقاً لما هو أبعد من الصوملة يراد لليمن. خصوصاً عقب اتخاذ جماعتي الحوثي وصالح لأجراءات أحادية بتشكيل حكومة في صنعاء، ورفضها المشاركة في أي لقاءات حول ترتيبات الأوضاع الأمنية أو السياسية ([٧٥]).

وفي الوقت الذي تحافظ فيه مصر على حضورها السياسي والعسكري في الصراع في اليمن، لاعتبارات تتصل بمراعاة مصالحها الاستراتيجية السياسية، التي تتقاطع وتتعارض أحياناً مع مصالح دول الخليج وفي مقدمتها السعودية، نرى موقفاً يراعي حالة الاستقلال التام في أزمات أخرى مثل الأزمة السورية على سبيل المثال، التي تختلف فيها الرؤى تجاه تصورات الحل السياسي او العسكري للازمات.

إلا أن المواقف تتغير سريعاً دون مراعاة التوافقات، ويأتي ذلك وفقاً لأعادة ترتيب المصالح وتقدير مصادر التهديد من مرحلة الى أخرى، فقد تتحفظ بعض الدول الأقليمية والدولية ذات المصلحة في استمرار الصراع في المنطقة على موقف مصر المتزن وسعيها لإيجاد حلول سياسية للصراعات الحالية، والتوقف عن الاستمرار في العمليات العسكرية، وهذا ما قد تفسره دول مختلفة بأنه تغير في المواقف لدى الأطراف المتحالفة.

ويظل هناك تصور في دوائر دبلوماسية مصرية بأن "استقرار اليمن يُعد مصلحة مشتركة لمصر والسعودية، إلا أن السعودية قد تكون تسعى لتحقيق نفوذ أيضاً، بينما مصر غير حريصة على هذا النفوذ، وموقفها ثابت ضد أي تدخل إيراني في شؤون اليمن، والسعودية أكثر حساسية من الحضور الإيراني بالمقارنة بمصر" ([٧٦])، وهنا تتمثل واقعيات التوافق في الملف اليمني، والتعارض في السعي للاستحواذ على النفوذ أو إدارة تسوية مستقبلية للسلام أو استمرار الصراع.

وهذا لا يعني التفريط في المصالح الاستراتيجية التي تربط مصر مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات، وهي مصالح متجذرة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، بيد أن المواقف لها حاجة الى تريث في اتخاذها

وقراءتها بالشكل الذي لا يترتب عليه خسائر سياسية أو عسكرية.

يمكن القول إن الخبرات المصرية السياسية والعسكرية السابقة في اليمن فرضت عليها حسابات خاصة، جعلت من مشاركتها ضمن قوات التحالف العربي تخضع لحسابات راعت في تفاصيلها حجم وشكل وأبعاد التدخل والمشاركة في التحالف العربي، وقد نجحت هذه الحسابات إلى حد كبير.

وبطبيعة الحال فإن حسابات الأمن القومي المصري لا تعني الاستسلام لكل مطالب الأطراف التي تتقاسم معها دوائر الأمن القومي، حيث "تتقاطع مصلحة مصر مع السعودية في معظم محاذير استمرار الفوضى في اليمن وأثرها المباشر على الأمن القومي العربي، ومصر ليس لديها مشكلة فيمن يحكم اليمن، ولكنها تختلف مع السعودية في موضوع دعم (الاخوان المسلمين)، وهو موقف يتقاطع مع الموقف الاماراتي أيضاً، وهذا هو الاختلاف الموجود بين السعودية والإمارات من منطلق تجارب مصر الخاصة مع الاخوان، فإذا ما تمكنت اليمن من تحجيم نفوذ الأخوان واستيعابها داخل المعادلة الوطنية، فإن ذلك سيخفف من تحفظ مصر".

الهوامش

(١) محمد صالح محسن، مصر بين عهدين مرسي والسيسي (دراسة مقارنة) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٦، ص٥٦.

(٢) مرسي يسحب السلطة التشريعية من المجلس العسكري وأمر بوجود مجلس نيابي منتخب، على الموقع الألكتروني:
https://www.alarabiiya.net/articles/2011/01/30.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣.

(٤) محمد صالح محسن، مصر بين عهدين مرسي والسيسي (دراسة مقارنة) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٦، ص١٥٦.

(٥) المصدر نفسه، ص١٥٨.

(٦) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٤.

(٧) بشير عبد الفتاح، التطورات المصرية الداخلية وتأثيراتها على العلاقات المصرية التركية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٥، جامعة الدول العربية – الامانة العامة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٩٧– ١٠٩.

(٨) بشير عبد الفتاح، التطورات المصرية الداخلية وتأثيراتها على العلاقات المصرية التركية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٥، جامعة الدول العربية – الامانة العامة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٣

(٩) ايمان رجب، السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الاقليمية والحاجة الى اعادة تموضع، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٥، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص١٤.

(١١) للمزيد حول هذه الزيارات ينظر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط: www.sis.gov.eg.

(١٢) ايمان رجب، الابعاد المحتملة للدور الامني لمصر في منطقة الخليج، مجلة افاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، عدد خاص، ٢٠١٤، ص٣٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص٣٥.

(١٤) Fazzur Rahman, Op. Cit. pp. 9-10.

(١٥) ابراهيم منشاوي، "دافعية متصاعدة: التحولات الجديدة للسياسة الخارجية المصرية"، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٤، على الرابط: http://www.acrseg.org/11171.

(١٦) عزمي خليفة، سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس السيسي، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، حالة مصر، العدد ١٣، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٣؛ مبارك أحمد، استعادة التوازن: السياسة الخارجية بعد عام من حكم السيسي، موقع المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ ٣١–مايو ٢٠١٥، على الرابط: http://bit.ly/2rlVcG3.

(١٧) محمد عبدالله يونس، استعادة التوازن: توجهات سياسة مصر الخارجية في عهد السيسي، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ ١١–يونيو ٢٠١٤، على الرابط:
http://www.futurecenter.ae/analys.php?analys=123.

(١٨) ومن أطلق بعض الباحثين والمحللين على مدة الرئيس السيسي مدة تنويع الخيارات أو تنويع الشركاء فيما يخص السياسة الخارجية المصرية، أنظر العنوان الفرعي للتقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٤٥٥، وفي هذا الأطار، ترى الدكتورة ريهام باهي أن الرئيس السيسي قد حاول عدم تقييد السياسة المصرية بتحالفات صارمة جامدة الا ان هذه الاستراتيجية دائماً ما كان يجد من فاعليتها الاعتماد على الحلفاء من دول الخليج العربية من أجل الدعم المالي للاقتصاد المصري المتداعي : Riham Bahi, Egypt as a leading nation, Op. Cit. p.160.

(١٩) ايمان رجب، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٢٠) حوار الرئيس عبدالفتاح السيسي لتلفزيون الكويت، على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=CxnQ0GoQlQg .

(٢١) الرئيس المصري يستقبل رئيس الوزراء والوفد المرافق له بقصر الاتحادية، وكالة الانباء اليمنية الرسمية سبأ، ١٥ أغسطس ٢٠١٦: الرابط:

http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017_04_16_1.2916687 .

(٢٢) التطورات السياسية والأمنية للجمهورية اليمنية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري، مركز الدراسات الاستراتيجية اكاديمية ناصر العسكرية العليا، ابريل ٢٠١٢، ص٣٤.

(٢٣) ابو بكر احمد باذيب، الفرص المتاحة: مدخل تنشيط السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع في اليمن، سلسلة دراسات بدائل، العدد ٢٣، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠١٧، ص٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٠.

(25) (Mona El-Nagger, op.cet. P, 33.

(٢٦) ابو بكر احمد باذيب، الفرص المتاحة، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(27) (Mona El-Nagger, op.cet. P, 34.

(٢٨) طلعت احمد موسى، التطورات العسكرية للأزمة اليمنية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١، المجلد ٥٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ٢٠١٥.

(٢٩) عاصفة الحزم في عامها الثالث، تقدير موقف، مركز ابعاد للدراسات والبحوث، ٢٧ مارس ٢٠١٧، على الرابط:

http://www.abaadstudies.org/?p=1977 .

(٣٠) Ames Rosen, Op.cet. P12.

(٣١) Ames Rosen, Op.cet. P13.

(٣٢) محسن ميلاني، لعبة ايران في اليمن، مقال تحليلي، موقع راقب لنشر الأبحاث، ١٩ ابريل ٢٠١٥، على الرابط:

http://raqeb.co/2015/04/%D9%84D8%B9%D8%A8%D8%A9_D8%A5%D9%8A%D8%B1%A7%D9%86_D9%81%D9%8A_D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86 .

(٣٣) انظر: قيادي في الحرس الثوري يكشف المستوى عن دور ايران في بابا المندب ويصف الحوثيين بالأقزام شيعة الشوارع، مقطع فيديو على موقع اليوتيوب: www.youtube.com/watch?v=hQTNFBe94yY.

(٣٤) الكس فاتنكا، رؤية متغايرة: هل ثمة مبالغة في الدور الإيراني في اليمن؟، المركز الأقليمي للدراسات الاستراتيجية، مارس ٢٠١٥.

(٣٥) أبو بكر باذيب، الرؤية المستقبلية للمشكلة اليمنية واثرها على الامن القومي العربي،مصدر سبق ذكره، ص ٤٤– ٤١.

(٣٦) التحالف العربي، الحوثيون يسته\فون سفينة اغاثة اماراتية في باب المندب، موقع سي ان ان عربية، ١ اكتوبر ٢٠١٥، على الرابط:

http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/10/01/yemen-emirates-ship .

(٣٧) قائد فرقاطة المدينة االسعودية يكشف تفاصيل استهدافها قرب ميناء الحديدة، موقع سي ان ان عربية، ٥ فبراير ٢٠١٧، على الرابط:

http://arabic.cnn.com/midddleeast/2017/02/05/saudi-warship-houthi-yemen .

(٣٨) سفن حربية امريكية تتعرض لهجمات صاروخية في البحر الاحمر، موقع بي بي سي عربي، ١٦ اكتوبر ٢٠١٦، على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/10/161016_yemen_us_warship_attack .

(٣٩) مصر تعرب عن انزعاجها حيال التقارير بشأن تهريب اسلحة ايرانية الى اليمن، اخبار مصر، ابريل ٢٠١٦، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: http://www.egynews.net/871519

(٤٠) وزير الخارجية يلتقي نظيره الاردني في نيويورك، موقع جريدة الوطن المصرية، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦، على الرابط:

http://ww.elwatannews.com/news/details/1434611

(٤١) ابو بكر احمد باذيب، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٤٢) احمد يوسف احمد، مواجهة التهديد في باب المندب، صحيفة الاتحاد الاماراتية، ١٧ فبراير ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط: http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php ?

(٤٣) الحاكم الفعلي لليمن علي الحوثي، مصر اقرب الينا من ايران بشرط ان تفهمنا، موقع جريدة المصري اليوم، فبراير ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط:

http://www.almasryalyoum.com-news/details/66107.

(٤٤) مضيق باب المندب: بوابة الحل اليمني، موقع اخبار مصر، يناير ٢٠١٧، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:

http://egynews.net/1269497

(45) (ames Rosen, Op.cet. P19.

(46) (Ibid

(٤٧) مصر تدين الاعتداء على سفينة مساعدات انسانية اماراتية بباب المندب وتؤكد انه انتهاك صريح للقانون الدولي، موقع بوابة الاهرام، ٢٠١٦، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:

http://www.gate.ahram.org.eg/news/1253029.aspx

(٤٨) ماذا يعني سقوط صنعاء بيد الحوثيين، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، سبتمبر ٢٠١٤، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/file/get/655f25af-62e6-4809-a80b

(٤٩) سمير حسن، اسلوب سيطرة جديد للقاعدة بجنوب اليمن، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٣ فبرايل ٢٠١٦، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:

http://rwabetcenter.com/archieves/21226

(٥٠) تجدر الاشارة هنا الى الدور الاستخباراتي اللوجستي للامارات في تدريب قوات النخبة الحضرمية حيث اعتمدت استراتيجية جديدة، فهي لم تعتمد على القوات العسكرية المدربة والموجودة في شمال حضرموت، والتي هي عبارة عن مجموعة الوية عسكرية كبيرة العتاد والعدد، وانما قامت باعداد جنود في

معسكرات سرية وقامت باعادة تأهيلهم نفسياً وعسكرياً وعقائدياً خوفا من استهداف القاعدة لتلك المعسكرات، خصوصاً مع محاولات القاعدة لاعتقال عدد من الجنود واستجوابهم لمعرفة مواقع معسكرات التدريب، للمزيد ينظر: ابو بكر احمد باذيب، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٥١) ابو بكر احمد باذيب، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٥٢) Mona El-Nagger, op.cet. P, 57.

(٥٣) علي بكر، مستقبل تنظيم القاعدة في اليمن، موقع مجلة السياسة الدولية، ٧ اكتوبر ٢٠١٧، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/newsQ/6536.aspx.

(٥٤) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٥، ص٣٨.

(٥٥) Ibed

(٥٦) اليمن داعش بين حقيقة التواجد والغياب، موقع دويجه بي عربي، ١٣ اغسطس ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:
http://www.dw.com/ar/%d8%a7d9%848a

(٥٧) حمود القدمي، افتقاد الحاضنة: عراقيل توسع انشطة داعش في اليمن، مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة، القاهرة، ٢٠١٦، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:
http://futureuae.com/ar/mainpage/item/2318

(٥٨) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠١٨، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

(٥٩) محمد حسن، الاسطول المصري الجنوبي: خطوة نحو الردع أم النفوذ؟، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache ص١٥.

(٦٠) محمد حسن، الاسطول المصري الجنوبي، مصدر سابق، ص١٦.

(٦١) أهمية باب المندب في العاصفة، موقع روسيا اليوم، ٣١ مارس ٢٠١٧، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط:
http://arabic.rt.com/news-778711.

(٦٢) وزير الخارجية يؤكد لرئيس وزراء اليمن دعم مصر للشرعية والالتزام باستقرارها، موقع بوابة الاهرام، ١٥ اغسطس ٢٠١٦، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: https://www.nuees-ahram-gate-yahoopratner.tumpar.com-post-148983440384 .

(٦٣) الرئيس اليمني يلتقي السفير المصري بصنعاء، موقع جريدة المصر اليوم، اكتوبر ٢٠١٧، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط:
www.almasryalyoum.com-news-details-826202.

(٦٤) مصر تؤكد مساندتها لليمن للتوصل الى تسوية سياسية وفقاً للمصدريات الثلاث، موقع وكالة الانباء اليمنية سبأ، ٨ فبراير ٢٠١٧، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط:
http://sabanew.net/viewstory.php?id=14204.

(٦٥) أحمد عليبة، مشاركة محسوبة الحسابات المصرية ازاء عملية عاصفة الحزم، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط:
http://www.rcssmideast.org-article-3530 .

(٦٦) رئاسة الجمهورية، القوات المسلحة تشارك في استعادة الاستقرار في اليمن بعد استيفاء الاجراءات الدستورية، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٦ مارس ٢٠١٦، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط:
http://www.sis.job.eg-story/270?lamsd6.

(٦٧) أحمد عليبة، مصدر سبق ذكره.

(٦٨) اجتماع مجلس الدفاع الوطني برئاسة السيسي، الموافقة على مد المشاركة المسلحة في مهمة قتالية خارج الحدود، موقع جريدة المصر اليوم، يناير ٢٠١٧، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط:
http://alasryalyoum.com/news.details/1076451.

(٦٩) الخارجية المصرية: دولتنا شريك فاعل وكامل في تحالف دعم الشرعية في اليمن، موقع مصدر نت، ٣٠-اغسطس ٢٠١٦، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط:
http://masdermus/m/muta1.php?_no=386&no=1116037.

(٧٠) مصر تعلن عن مشاركتها في عاصفة الحزم بحراً وجواً، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، ٢٧ مارس ٢٠١٥، العدد ١٢٣٦٨، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط:
http://aawste.com/home/artrcle/322176.

(٧١) أبو بكر احمد باذيب، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

(٧٢) Mona El-Nagger, op.cet. P, 60.

(٧٣) Mona El-Nagger, op.cet. P, 61.

(٧٤) رئيس الجمهورية: ما قامت به المليشيا في اليمن كان اكبر من انقلاب، موقع وكالة الانباء اليمنية سبأ، ٢٩-مارس ٢٠١٩، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، على الرابط:
http://www.sapnanew.net/vibwstry.php?id=15487.

(٧٥) ابو بكر احمد باذيب، المبادرات السياسية واليمن بين السلام والفوضى، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٧، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٨.

(76) James Rosen, Op.cet. 25.